

أثر توظيف المرأة في زيادة الإلتزام التنظيمي داخل
وزارة الصحة بمدينة الرياض

من إعداد:

محمد حسن حمود باجري

مشروع تخرج 1

كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

تحت إشراف:

د. منى مصطفى العشري

عضو هيئة التدريس - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

الفصل الدراسي الأول - 2024

جدول المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
صفحة الغلاف	1
جدول المحتويات	2
1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	4
1.1 مقدمة البحث	4
1.2 مشكلة البحث	6
1.3 أهمية البحث	8
1.4 أسئلة البحث	9
1.5 أهداف البحث	10
1.6 فرضيات البحث	11
1.7 نموذج البحث	13
1.8 الدراسة الميدانية	14
1.9 منهجية البحث	15

17	2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة
20	1.2 المتغير الأول: توظيف المرأة
24	2.2 المتغير الثاني: الالتزام التنظيمي
31	3.2 العلاقة بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي
33	4.2 الأنماط بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي
34	5.2 الصراعات بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي
35	6.2 الفجوات بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي بشكل تفصيلي
37	المراجع
39	جدول الأشكال

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة البحث

يعد الالتزام التنظيمي من المفاهيم الإدارية الحديثة حيث نال اهتمام واسع من قبل الشركات والمؤسسات وذلك بسبب ارتباطه الوثيق بسلوكيات الموظفين او العاملين ، والكثير من الشركات تحاول غرس هذا الالتزام في نفوس موظفيها وعامليها لان ما يميز الشركات والمنظمات الحديثة هو مدى توافر الموارد البشرية ذات الالتزام العالي وبالتالي قد تستعين بعدة أساليب منها توفير ظروف عمل حسنة واشعارهم بالأمان الوظيفي وتعزيز الثقة المتبادلة وغيرها من الأساليب التي بدورها تسهم في زيادة الربحية وتحسين الإنتاجية والاحتفاظ بالموظفين وتحسين ثقافة مكان العمل بشكل عام، والمنظمات التي لا تحظى بهذا النوع من الالتزام معرضة لتضارب المصالح والاهداف وبالتالي الفشل.

في إطار البحث عن العوامل المؤثرة في الالتزام التنظيمي داخل المؤسسات، يبرز توظيف المرأة كمتغير حاسم يستحق الدراسة، خاصة في قطاعات مهمة مثل الصحة. الالتزام التنظيمي، كمتغير تابع في هذا السياق، يشير إلى مدى تعلق الموظف بمؤسسته، ما يشمل شعوره بالانتماء، الولاء، ورغبته في بذل جهد إضافي لتحقيق أهداف المؤسسة. هذا المفهوم يعتبر ذو أهمية بالغة لأنه يؤثر مباشرة على الأداء العام للمؤسسة، من حيث الإنتاجية، جودة الخدمة، ومعدلات الاحتفاظ بالموظفين. في قطاع الصحة، حيث الحاجة إلى الاستقرار والتفاني في العمل مرتفعة بشكل خاص، يمكن أن يكون لتوظيف المرأة وتمكينها تأثير ملموس على تعزيز هذا الالتزام. بالتالي، فإن فهم كيفية تأثير توظيف المرأة على الالتزام التنظيمي، خاصة في بيئة عمل تنافسية وحساسة مثل وزارة الصحة بمدينة الرياض، يصبح ضروريًا لتطوير استراتيجيات فعالة لإدارة الموارد البشرية.

شهد العالم تغييرات جذرية في بنية سوق العمل، أبرزها زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وخصوصاً في قطاعات حيوية مثل الصحة. هذا التحول لم يأت من فراغ بل نتج عن تغيرات اجتماعية واقتصادية معقدة، وقد ركزت العديد من الدراسات على تأثير هذا الاندماج على مختلف الجوانب التنظيمية والإدارية. يعتبر الالتزام التنظيمي أحد هذه الجوانب الهامة، والذي يُعرف بأنه الرابطة النفسية التي تجمع الموظف بمؤسسته، وتعكس مدى تفانيه وولائه لها. في سياق الصحة بمدينة الرياض، يكتسب توظيف المرأة أهمية خاصة نظرًا للدور الحيوي الذي تلعبه وزارة الصحة في الحفاظ على صحة المجتمع.

وفي الآونة الأخيرة شهدنا ارتفاع نسبة توظيف المرأة في القطاع الخاص والعام حيث كشفت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ان نسبة مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل تتجاوز المستهدف وفق رؤية 2030 ، وبناء على ذلك تم التطرق في هذا البحث الى أثر توظيف المرأة في زيادة الالتزام الوظيفي في القطاعات الخاصة والعام في المملكة العربية السعودية / الرياض.

تناولت العديد من الدراسات على مر الزمن، أثر توظيف المرأة في القطاعات الصحية على الالتزام التنظيمي. على سبيل المثال، أشارت دراسة أجراها (د. فرح يس فرح عبد الخير & مأمون يس بدوي بابكر، 2018) في بحثهم "أثر الثقة التنظيمية والالتزام التنظيمي لدى المرأة العاملة بوزارة الزراعة والغابات والري في ولاية القضايف" إلى أن وجود توازن جنساني داخل المؤسسات يعزز من مستويات الالتزام لدى الموظفين. بينما وجدت دراسة أخرى أجرتها (سهام خضر الزهراني، 2003) عن "المعوقات الاجتماعية التي تواجه المرأة

العاملة في القطاع الصحي دراسة إستطلاعية على عينة من الموظفات العاملات في المستشفيات بالقطاعات العام والخاص بمحافظة جدة" أظهرت أن الاحتياجات الأسرية وأدوار المرأة المزدوجة بين العمل والمنزل تؤثر سلباً على أدائها في المستشفى. كما أن هناك جهلاً ملحوظاً بين الموظفات بشأن قوانين وأنظمة العمل، مما يزيد من التحديات التي تواجههن. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الموظفات صعوبات متعلقة بالاختلاط في العمل، وطبيعة المهنة التي تعد مختلفة وأكثر تحدياً مقارنة بغيرها من الوظائف الحكومية، مثل قلة الرواتب والمضايقات من قبل زملاء العمل. من ناحية أخرى، أشارت الدراسة إلى أن الرواتب لا تميز بين الجنسين، ولكن العوائق مثل المناوبات الليلية والنظرة الدونية للمهن الصحية، التي لا تتوافق مع القيم السائدة في المجتمع السعودي، تؤثر سلباً على الرضا الوظيفي. وأخيراً، تبين أن جدولة نوبات العمل بما يتناسب مع الظروف الشخصية والاجتماعية للعاملات وإعطاء صلاحية صنع القرار يمكن أن يساهم في تحسين الرضا الوظيفي والحد من احتمالية ترك العمل.

مع ذلك، تبقى هناك فجوات بحثية ملحوظة، إذ تشير الأدبيات المتوفرة إلى قلة الدراسات التي تركز على تأثير توظيف المرأة في الالتزام التنظيمي داخل وزارة الصحة بمدينة الرياض تحديداً. هذه الفجوة تعكس الحاجة الماسة إلى بحوث تتناول السياق الثقافي والاجتماعي الخاص بمدينة الرياض وتأثيره على العلاقة بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي.

تكمن مشكلة البحث في تحديد كيفية تأثير توظيف المرأة على الالتزام التنظيمي داخل وزارة الصحة في الرياض، وما إذا كان هذا التأثير إيجابياً أو سلبياً، وكيف يمكن تعزيز الجوانب الإيجابية ومعالجة السلبيات.

أخيراً، تبرز أهمية هذا البحث في توفير فهم أعمق لتأثير توظيف المرأة على الالتزام التنظيمي داخل وزارة الصحة بمدينة الرياض، وتقديم توصيات قد تساعد في تحسين سياسات التوظيف وإدارة الموارد البشرية بما يخدم تطوير القطاع الصحي ويعزز من كفاءته وفعاليته.

مشكلة البحث

نظراً لأهمية الالتزام التنظيمي في بقاء واستمرار تقدم ونجاح المنظمات أصبح من الضروري دراسة العوامل التي قد تساعد في زيادة هذا الالتزام داخل المنظمات ودعمها لتحقيق الغايات والاهداف ومواصلة الطريق نحو النجاح، ومن بين تلك العوامل التي من الممكن ان تكون نقطة المنطلق لزيادة الالتزام التنظيمي داخل المنظمات هي تمكين المرأة ومشاركتها في سوق العمل ومن هذا الصدد أردنا ان ننير دور المرأة في سوق العمل وانعكاسه إيجابيا في زيادة الالتزام التنظيمي.

مشكلة البحث تتمحور حول استكشاف العلاقة بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي داخل وزارة الصحة في مدينة الرياض. في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية العالمية الراهنة، ومع ازدياد مشاركة المرأة في القوى العاملة، بات من الضروري فهم كيف يمكن لهذا الاندماج أن يؤثر على جوانب مختلفة من العمل داخل المؤسسات، وبالأخص في القطاعات الحيوية مثل الصحة. يعد الالتزام التنظيمي مكوناً أساسياً يسهم في تحقيق الاستقرار والكفاءة داخل المؤسسات، ويعكس مدى تعلق الموظفين بمؤسساتهم واستعدادهم لبذل جهد إضافي من أجل تحقيق أهدافها.

2.1 الفجوات النظرية

تكمن في التباين الواضح بين الدراسات السابقة التي تناولت تأثير توظيف المرأة على الالتزام التنظيمي. بينما تشير بعض الدراسات إلى أن وجود تنوع جنساني في بيئة العمل يمكن أن يعزز الالتزام التنظيمي من خلال خلق بيئة عمل أكثر شمولية وتقبلاً، تذهب دراسات أخرى إلى القول بأن التحديات التي تواجهها المرأة في بيئة العمل، مثل التوازن بين العمل والحياة الشخصية ومواجهة التحيزات الجنسانية، قد تؤثر سلباً على هذا الالتزام. واحدة من الفجوات النظرية الرئيسية هي نقص الدراسات التي تركز على السياق الثقافي والاجتماعي الخاص بالسعودية، وتأثيره على العلاقة بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي داخل وزارة الصحة. الكثير من البحوث السابقة تمت في سياقات غربية، مما يجعل من الصعب تعميم نتائجها على المجتمع السعودي بما يحمله من خصوصيات ثقافية واجتماعية.

2.2 الفجوات التطبيقية

تتجلى الفجوات التطبيقية في الحاجة إلى دراسات تأخذ في الاعتبار خصوصية المنطقة الجغرافية للرياض وتأثيرها على العلاقة بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي. تعتبر وزارة الصحة بمدينة الرياض مؤسسة رئيسية في القطاع الصحي السعودي، وفهم كيف يمكن لتوظيف المرأة أن يسهم في تعزيز الالتزام التنظيمي يمكن أن يوفر رؤى قيمة لتطوير سياسات واستراتيجيات فعالة لإدارة الموارد البشرية.

سؤال البحث الرئيسي

نظراً للفجوات النظرية والتطبيقية المذكورة، يصبح السؤال الرئيسي للبحث: "كيف يؤثر توظيف المرأة على الالتزام التنظيمي داخل وزارة الصحة بمدينة الرياض؟" هذا السؤال يهدف إلى استكشاف الديناميكيات الخاصة بتوظيف المرأة في القطاع الصحي السعودي وتأثيرها على مستويات الالتزام التنظيمي، مما يمكن أن يسهم في تحسين ممارسات إدارة الموارد البشرية وتعزيز الكفاءة والفعالية داخل المؤسسات الصحية في المملكة.

أهمية البحث

أهمية البحث تكمن في استكشاف تأثير توظيف المرأة على الالتزام التنظيمي داخل وزارة الصحة بمدينة الرياض، وهو موضوع يحمل أبعاداً اجتماعية واقتصادية وإدارية مهمة، في ظل التغييرات المتسارعة والتحديات العميقة في سوق العمل والمجتمع، باتت مشاركة المرأة في القوى العاملة أمراً لا غنى عنه، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الصحة. الفهم العميق لكيفية تأثير هذه المشاركة على الالتزام التنظيمي يمكن أن يساهم في تعزيز كفاءة وفعالية الأداء داخل المؤسسات الصحية، مما يعود بالنفع على جودة الخدمات الصحية المقدمة للمجتمع.

3.1 الفجوات النظرية

الدراسات السابقة حول توظيف المرأة وأثره على الالتزام التنظيمي قد تناولت عدة جوانب، لكنها تركت فجوات نظرية مهمة، خاصة فيما يتعلق بالسياق الثقافي والاجتماعي للمجتمع السعودي. هناك نقص واضح في الأدبيات التي تربط بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالسعودية وتأثيرها على الالتزام التنظيمي في قطاعات محددة مثل الصحة. إضافة إلى ذلك، النماذج والأطر النظرية المستخدمة في دراسة هذه العلاقة غالباً ما تكون مستمدة من سياقات ثقافية مختلفة، مما يحتم الحاجة إلى تطوير مفاهيم وأطر عمل جديدة تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع السعودي.

3.2 الفجوات التطبيقية

من الناحية التطبيقية، يمكن لنتائج هذا البحث أن تقدم إسهامات قيمة للممارسين ومتخذي القرار في قطاع الصحة. فهم كيفية تأثير توظيف المرأة على الالتزام التنظيمي يمكن أن يساعد في تصميم برامج تدريبية وتطويرية تستهدف تعزيز الالتزام التنظيمي للموظفات، وتقديم توصيات لتحسين سياسات التوظيف والتطوير الوظيفي. كما يمكن للبحث أن يسلط الضوء على أهمية إنشاء بيئة عمل داعمة تعترف بالتحديات الخاصة التي تواجهها المرأة في القطاع الصحي وتسعى إلى معالجتها.

أهمية هذا البحث لا تقتصر على الإسهامات الأكاديمية فحسب، بل تتعداها إلى تأثيرات عملية ملموسة. على سبيل المثال، بإمكان نتائج البحث دعم وزارة الصحة في الرياض لتطوير استراتيجيات موجهة نحو تعزيز الالتزام التنظيمي لدى الموظفات، مما يعزز من جودة الرعاية الصحية المقدمة. إن تحديد العوامل التي تساهم في رفع مستوى الالتزام التنظيمي يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأداء العام للمؤسسة، وزيادة رضا المرضى، وتقليل معدلات دوران العمل بين الموظفات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبحث أن يوفر بيانات قيمة تساعد في تشكيل السياسات العامة والتوجهات المستقبلية لتوظيف المرأة في القطاع الصحي بالملكة، مما يدعم جهود التنمية الوطنية وتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030.

أسئلة البحث

تتبلور مشكلة البحث الحالي في الكشف عن أثر توظيف المرأة في زيادة الإلتزام التنظيمي داخل وزارة الصحة بمدينة الرياض.

وعليه تتمثل أسئلة البحث فيما يلي:

1. ما مدى تأثير توظيف المرأة على مستويات الإلتزام التنظيمي داخل وزارة الصحة في مدينة الرياض؟
2. كيف تسهم سياسات توظيف المرأة وبرامج دعمها في تعزيز الإلتزام التنظيمي بين العاملات في القطاع الصحي بمدينة الرياض؟
3. هل توجد فروق في مستويات الإلتزام التنظيمي بين النساء والرجال العاملين في وزارة الصحة بمدينة الرياض؟
4. ما العوامل التي تعيق زيادة الإلتزام التنظيمي للمرأة العاملة في القطاع الصحي بمدينة الرياض؟
5. كيف يمكن لوزارة الصحة في مدينة الرياض تحسين استراتيجياتها لتوظيف المرأة بما يعزز من الإلتزام التنظيمي؟

أهداف البحث

الهدف الرئيسي للبحث هو استكشاف وتحليل أثر توظيف المرأة في زيادة الالتزام التنظيمي داخل وزارة الصحة بمدينة الرياض. لتحقيق هذا الهدف، تم تحديد مجموعة من الأهداف الفرعية التي ترتبط بشكل مباشر بمشكلة البحث وتعمل على توفير إجابات لأسئلته، وهذه الأهداف قابلة للقياس وذات صلة مباشرة بالمساهمات المقصودة للمشروع في مجال الدراسة.

1. تقييم العلاقة بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي داخل وزارة الصحة في الرياض:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتقييم العلاقة السببية بين توظيف المرأة ومستويات الالتزام التنظيمي داخل الوزارة، لفهم كيف يمكن لتوظيف المرأة أن يساهم في تحسين البيئة التنظيمية وزيادة الإنتاجية.

2. تحليل العوامل المؤثرة في الالتزام التنظيمي للمرأة العاملة:

يسعى البحث إلى استكشاف العوامل المختلفة التي تؤثر على الالتزام التنظيمي للمرأة العاملة في القطاع الصحي، بما في ذلك الدعم المؤسسي، السياسات التنظيمية، والبيئة العملية.

3. تقديم توصيات استراتيجية لتعزيز الالتزام التنظيمي:

على أساس النتائج المستخلصة، يهدف البحث إلى تطوير وتقديم مجموعة من التوصيات الاستراتيجية التي يمكن لوزارة الصحة تنفيذها لتعزيز الالتزام التنظيمي بين الموظفات، مما يساهم في تحسين أداء الوزارة.

4. المساهمة في الأدبيات العلمية:

يهدف البحث أيضًا إلى إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بتوظيف المرأة والالتزام التنظيمي في القطاع الصحي، خاصة في السياق السعودي، وذلك من خلال تقديم بيانات وتحليلات جديدة تساهم في فهم أعمق لهذه العلاقة.

5. دعم صناع القرار والممارسين:

من خلال تحديد الأهداف والنتائج المتوقعة، يسعى البحث إلى توفير بيانات ومعلومات قيمة يمكن لصناع القرار والممارسين في القطاع الصحي تساهم في تحسين وتطوير البيئة التنظيمية.

فرضيات البحث

فرضيات البحث تلعب دوراً محورياً في توجيه الدراسة وتحديد العلاقات المتوقعة بين المتغيرات المختلفة. في سياق البحث الحالي الذي يستكشف أثر توظيف المرأة في زيادة الالتزام التنظيمي داخل وزارة الصحة بمدينة الرياض، تم صياغة عدة فرضيات استناداً إلى الأدبيات السابقة والتي تدعم أهداف البحث الموضوعية. هذه الفرضيات تساعد في بناء إطار عمل منطقي يسهل تقييمه واختباره من خلال البحث.

فرضية 1:

هناك علاقة إيجابية بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي في وزارة الصحة بمدينة الرياض.

هذه الفرضية تستند إلى الاعتقاد بأن زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الصحة، يمكن أن يعزز من مستوى الالتزام التنظيمي من خلال تنويع مصادر الأفكار والمهارات وتعزيز بيئة العمل الإيجابية.

فرضية 2:

سياسات دعم المرأة العاملة في وزارة الصحة بالرياض تؤثر بشكل إيجابي على الالتزام التنظيمي لدى الموظفين.

هذه الفرضية تقترح أن السياسات والبرامج التي تستهدف تحسين ظروف العمل للمرأة، مثل الدعم في توازن بين العمل والحياة الشخصية، ستسهم في زيادة مستويات الالتزام التنظيمي.

فرضية 3:

الثقافة التنظيمية داخل وزارة الصحة بمدينة الرياض تلعب دوراً مهماً في تحديد مستوى الالتزام التنظيمي لدى الموظفين.

تعتمد هذه الفرضية على الفكرة بأن البيئة التنظيمية التي تشجع على الشمولية والاحترام المتبادل وتقدر إسهامات الموظفين بغض النظر عن جنسهم تساهم في زيادة الالتزام التنظيمي.

فرضية 4:

توجد فروق معنوية في مستويات الالتزام التنظيمي بين الموظفين في وزارة الصحة بالرياض.

تشير هذه الفرضية إلى أن الجنس قد يكون عاملاً مؤثراً في الالتزام التنظيمي، وذلك بناءً على الاختلافات في التجارب العملية والتحديات التي قد تواجهها المرأة العاملة مقارنة بنظرائها من الرجال، مما قد يؤدي إلى تباين في مستويات الالتزام التنظيمي.

فرضية 5:

تأثير برامج التدريب والتطوير الموجهة للمرأة على الالتزام التنظيمي أكبر مقارنة بالموظفين الذكور في وزارة الصحة بالرياض.

هذه الفرضية تستكشف الفائدة المحتملة لبرامج التدريب والتطوير التي تستهدف تعزيز مهارات وقدرات المرأة العاملة، مما قد يؤدي إلى زيادة ملحوظة في الالتزام التنظيمي بين النساء مقارنة بالرجال، الذين قد يمتلكون بالفعل فرصاً أكبر للتقدم والتطوير في مجالهم الوظيفي.

تتميز هذه الفرضيات بكونها مستندة على الأدبيات الموجودة وتسعى لدعم أهداف البحث من خلال اقتراح علاقات محددة بين المتغيرات، مما يساهم في توجيه الدراسة نحو تحقيق نتائج يمكن قياسها وتقييمها. من خلال اختبار هذه الفرضيات، يهدف البحث إلى تقديم مساهمات قيمة تعزز من فهم تأثير توظيف المرأة على الالتزام التنظيمي في القطاع الصحي، مما يمكن أن يساهم في تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لتعزيز هذا الالتزام وتحسين الأداء العام لوزارة الصحة في مدينة الرياض.

نموذج البحث

نموذج البحث هو أداة أساسية في الدراسات العلمية، حيث يقدم تمثيلاً مرئياً ومفاهيمياً للعلاقات المتوقعة بين المتغيرات المختلفة ضمن إطار الدراسة. في سياق البحث المتعلق بآثر توظيف المرأة في زيادة الالتزام التنظيمي داخل وزارة الصحة بمدينة الرياض، يتم تطوير نموذج بحث يهدف إلى استكشاف وتحليل هذه العلاقة بشكل منهجي ومفصل.

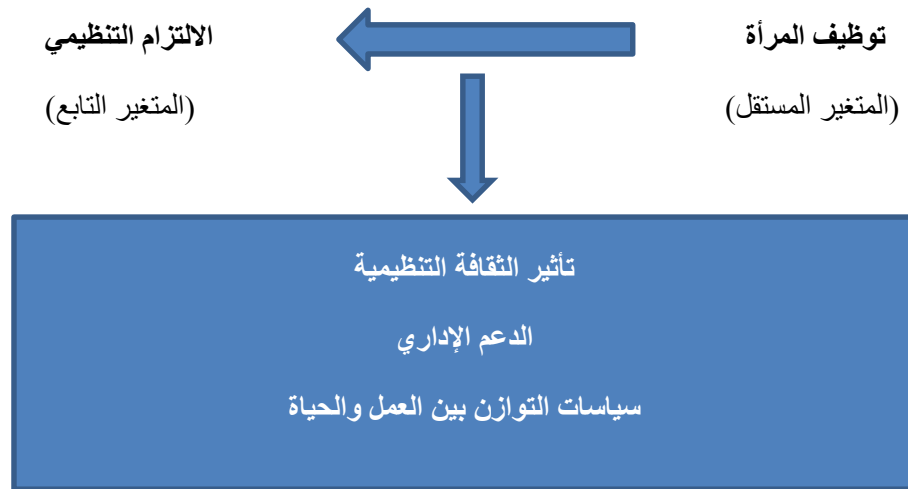
مكونات نموذج البحث:

1. **المتغير المستقل:** يمثل توظيف المرأة المتغير المستقل في هذا البحث. يشمل هذا المتغير مختلف الجوانب المتعلقة بتوظيف المرأة في القطاع الصحي، مثل نسبة توظيف المرأة في مختلف الأقسام والمستويات الوظيفية، برامج دعم توظيف المرأة، والسياسات المؤسسية التي تعزز من مشاركة المرأة في العمل.
2. **المتغير التابع:** يعتبر الالتزام التنظيمي المتغير التابع في الدراسة، ويتم تقييمه من خلال مستويات الرضا الوظيفي، الولاء للمؤسسة، واستعداد الموظفين لبذل جهد إضافي من أجل تحقيق أهداف الوزارة.
3. **المتغيرات المعدلة/الوسيطية:** قد تشمل هذه المتغيرات الثقافة التنظيمية، سياسات التوازن بين العمل والحياة، والدعم الإداري، التي يُتوقع أن تؤثر على العلاقة بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي.

توجيه منهجية البحث وتحليل البيانات:

نموذج البحث يوفر إطاراً يساعد في تصميم منهجية البحث بشكل دقيق، حيث يتم تحديد الأساليب المناسبة لجمع البيانات الكمية والنوعية لاختبار العلاقات المتوقعة. على سبيل المثال، يمكن استخدام استبيانات لقياس الالتزام التنظيمي لدى الموظفين ومقابلات لفهم تأثير السياسات التنظيمية على توظيف المرأة والتزامها التنظيمي.

علاوة على ذلك، يسهل نموذج البحث عملية تحليل البيانات من خلال تحديد العلاقات المهمة التي يجب التركيز عليها ويوجه التحليل نحو استخلاص استنتاجات ذات دلالة متعلقة بآثر توظيف المرأة على الالتزام التنظيمي.



الشكل رقم (1)

الدراسة الميدانية

الدراسة الميدانية المقترحة لبحثنا حول "أثر توظيف المرأة في زيادة الالتزام التنظيمي داخل وزارة الصحة بمدينة الرياض" ستجرى ضمن وزارة الصحة في الرياض، وهي جزء من القطاع الحكومي السعودي المسؤول عن توفير وتطوير وإدارة الخدمات الصحية في المملكة. تم اختيار هذا المكان للتطبيق بعناية لأنه يتماشى مع متغيرات البحث العلمي المحددة: توظيف المرأة (المتغير المستقل) والالتزام التنظيمي (المتغير التابع)، مع الأخذ في الاعتبار الثقافة التنظيمية وسياسات دعم الموظفين كمتغيرات وسيطة.

وزارة الصحة بمدينة الرياض تُعد بيئة مثالية لهذه الدراسة لعدة أسباب. أولاً، كونها جزءاً من القطاع الحكومي، توفر مثلاً حياً لتأثير السياسات الوطنية على توظيف المرأة والالتزام التنظيمي. ثانياً، نظراً لتنوع الأدوار والمستويات الوظيفية داخل الوزارة، فإنها تقدم فرصة فريدة لتقييم كيف يمكن للمشاركة الوظيفية للمرأة أن تؤثر على الالتزام التنظيمي عبر مختلف الأقسام والتخصصات.

التركيز على وزارة الصحة يأتي أيضاً في ظل الجهود الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سوق العمل السعودي، كجزء من رؤية المملكة 2030. هذه الجهود توفر خلفية مهمة للدراسة، حيث يتوقع أن تؤثر على كل من توظيف المرأة والالتزام التنظيمي داخل القطاعات الحكومية.

من المتوقع أن تقدم نتائج الدراسة الميدانية إسهامات قيمة للأدبيات البحثية وتوفر بيانات ورؤى يمكن لصناع القرار في القطاع الحكومي استخدامها لتطوير سياسات وبرامج تدعم توظيف المرأة وتعزز الالتزام التنظيمي.

للحصول على مزيد من المعلومات حول وزارة الصحة ودورها، يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة الصحة السعودية.

من المهم ملاحظة أن هذه الدراسة ستكون نظرية فقط ولن تشمل تجميع بيانات حقيقية من وزارة الصحة بمدينة الرياض. بدلاً من ذلك، ستعتمد على استعراض الأدبيات العلمية والدراسات السابقة لبناء فهم شامل حول كيفية تأثير توظيف المرأة على الالتزام التنظيمي داخل المؤسسات الحكومية مع تركيز خاص على القطاع الصحي.

تهدف هذه الدراسة إلى ملء الفجوات في البحث الحالي بتحديد العوامل التي قد تسهم في تعزيز الالتزام التنظيمي لدى المرأة العاملة في القطاع الحكومي، وتقييم السياسات والممارسات الحالية في وزارة الصحة بالرياض. من خلال هذا النهج، تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات مبنية على أسس نظرية قوية يمكن أن تساعد في تحسين توظيف المرأة وزيادة الالتزام التنظيمي في القطاع الصحي، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز المساواة بين الجنسين.

على الرغم من أن الدراسة ستكون نظرية، فإن أهميتها تكمن في القدرة على توفير رؤى وافية حول الديناميكيات التنظيمية والثقافية التي تؤثر على توظيف المرأة والتزامها في بيئة العمل، خاصة في سياق الرياض. النتائج المتوقعة من الدراسة ستكون ذات قيمة للباحثين، صناع السياسات، والممارسين الذين يسعون إلى تحسين مشاركة المرأة في القوى العاملة وتحقيق بيئة عمل أكثر شمولية وإنتاجية.

منهجية البحث

سيتم استخدام النهج الكمي لقياس مستوى الالتزام التنظيمي لدى الموظفين في وزارة الصحة وتحليل العلاقة الإحصائية بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي. هذا يشمل تطوير وتوزيع استبيانات مصممة خصيصاً لجمع بيانات من الموظفين في وزارة الصحة بمدينة الرياض. ستغطي الاستبيانات مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالتجارب الوظيفية، الرضا الوظيفي، الولاء للمؤسسة، والمشاركة في برامج التدريب والتطوير. سيتم تحليل البيانات الكمية باستخدام برمجيات إحصائية لتحديد وجود وقوة العلاقات بين المتغيرات.

النهج النوعي:

بالإضافة إلى البيانات الكمية، سيتم استخدام النهج النوعي لاستكشاف التجارب الشخصية والتصورات المتعلقة بتوظيف المرأة والالتزام التنظيمي داخل وزارة الصحة. سيضمن هذا إجراء مقابلات شبه منظمة مع عينة من الموظفين والإداريين لجمع رؤى عميقة حول العوامل التي تؤثر على الالتزام التنظيمي وكيف يمكن للسياسات والممارسات تعزيز مشاركة المرأة في العمل. ستم معالجة وتحليل البيانات النوعية من خلال التحليل النصي وتقنيات تحليل المحتوى لتحديد الأنماط والمواضيع الرئيسية.

تكامل النهجين:

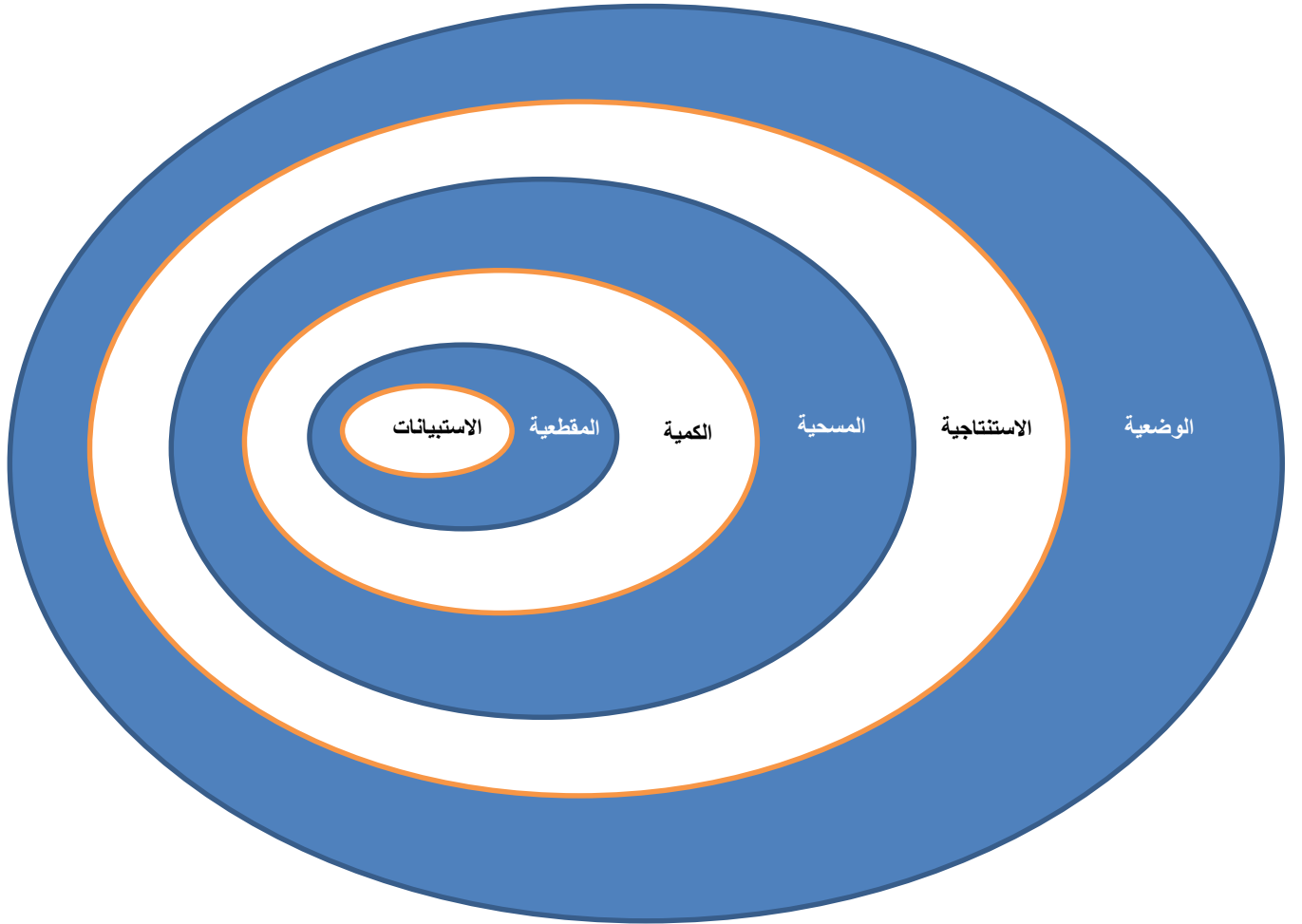
سيتم دمج البيانات الكمية والنوعية لتوفير فهم أكثر شمولاً وعمقاً لأثر توظيف المرأة على الالتزام التنظيمي في وزارة الصحة بمدينة الرياض. يسمح هذا النهج المختلط بتجاوز القيود المرتبطة بكل نهج بمفرده، موفرًا بذلك رؤية متكاملة تجمع بين الدقة الإحصائية والفهم العميق للديناميكيات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على المرأة في بيئة العمل.

مراحل البحث:

1. **تصميم الاستبيان:** يشمل تطوير أسئلة الاستبيان بناءً على المتغيرات الرئيسية للدراسة ومراجعة الأدبيات السابقة لضمان شموليتها وصلتها بأهداف البحث.
2. **اختيار العينة:** تحديد عينة ممثلة من الموظفين والإداريين في وزارة الصحة بمدينة الرياض، مع مراعاة التنوع في الخبرات الوظيفية والمستويات الإدارية.
3. **جمع البيانات:** توزيع الاستبيانات وإجراء المقابلات وفقاً للخطط الموضوعية، مع الحرص على الالتزام بأخلاقيات البحث وضمان سرية وخصوصية المشاركين.
4. **تحليل البيانات:** استخدام التقنيات الإحصائية لتحليل البيانات الكمية وتقنيات التحليل النصي وتحليل المحتوى للبيانات النوعية، مما يسمح بتقييم العلاقات بين المتغيرات وفهم الأسباب والسياقات المرتبطة بها.

5. تفسير النتائج وصياغة التوصيات :دمج النتائج من النهجين الكمي والنوعي لتقديم فهم متكامل لأثر
توظيف المرأة على الالتزام التنظيمي وتطوير توصيات مبنية على الأدلة لتعزيز هذا الالتزام داخل
وزارة الصحة.

من خلال هذه المنهجية المركبة، يهدف البحث إلى توفير إسهامات علمية قيمة تدعم الجهود الرامية إلى
تحسين بيئة العمل للمرأة وتعزيز الالتزام التنظيمي في القطاع الحكومي، مع التركيز بشكل خاص على وزارة
الصحة في مدينة الرياض. هذه الدراسة تقدم بذلك إطاراً مرجعياً يمكن لصناع القرار والممارسين استخدامه
لتطوير استراتيجيات أكثر فاعلية لتوظيف المرأة وتعزيز الالتزام التنظيمي في القطاعات الحكومية.



الشكل رقم (2)

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

المقدمة

البحث العلمي يُعد ركيزة أساسية في تقدم المعرفة وتطوير المجتمعات. يهدف البحث العلمي إلى فهم الظواهر والتحليل العميق لها في مختلف المجالات العلمية. يتميز البحث العلمي بمنهجية دقيقة واستخدام أساليب محددة للوصول إلى نتائج موثوقة وقابلة للتطبيق. ويتنوع مجال البحث العلمي بين العلوم الطبيعية والهندسية والاجتماعية والإنسانية، ما يساهم في تحقيق التقدم الشامل في مختلف المجالات.

أهمية البحث العلمي تظهر من خلال الأثر الإيجابي الذي يترتب عنه في مختلف المجالات الحياتية، بما في ذلك الصحة والتكنولوجيا والبيئة والاقتصاد. وفي هذا السياق، يُشير محمد (٢٠١٥) إلى أن البحث العلمي يلعب دورًا حيويًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إنتاج المعرفة وتطوير التقنيات.

تعتبر البحوث العلمية المنشورة مرجعًا هامًا للمجتمع العلمي، حيث تقدم الأدلة والبيانات التي تدعم الاستنتاجات وتوجه البحوث المستقبلية. وبحسب دراسة علي (٢٠١٨)، يعزز البحث العلمي القدرة على حل المشكلات الصعبة وتحقيق التقدم التكنولوجي.

تتطلب عملية البحث العلمي استثمارًا كبيرًا من الوقت والجهد والموارد، ولكن النتائج المتحققة تبرر هذا الاستثمار. وفي هذا السياق، يُظهر خالد (٢٠١٩) أن الاستثمار في البحث العلمي يعتبر استثمارًا مستدامًا يساهم في تعزيز التطور التكنولوجي وتحسين جودة الحياة.

بالاعتماد على هذه الأبحاث والدراسات، يمكن القول بثقة إن البحث العلمي يشكل دعامة أساسية للتطور والتقدم في مختلف المجالات، ويساهم في تحسين جودة الحياة للفرد والمجتمع.

إن إجراء الدراسات السابقة يُعد أمرًا بالغ الأهمية في البحث العلمي، حيث يساهم في توجيه الباحثين نحو فهم أفضل للموضوعات المدروسة وتحديد الثغرات في المعرفة وتحديد الاتجاهات المستقبلية للبحث. تُعد الدراسات السابقة القائمة أساسًا لأي بحث جديد، وذلك لأنها توفر إطارًا لفهم المشكلة وتحديد المتغيرات المهمة واقتراح النظريات والمفاهيم المرتبطة.

تعمل الدراسات السابقة كنقطة انطلاق للباحثين لاستكشاف وتحليل المشكلة بطريقة مبنية على البيانات السابقة. ومن المهم للغاية البحث عن دراسات سابقة ذات مصادر موثوقة ومعتمدة، حيث تُعتبر جودة الدراسات السابقة مؤشرًا على جودة البحث الحالي.

أهمية الدراسات السابقة تتجلى في العديد من الجوانب، منها:

1. توجيه البحث: تساعد الدراسات السابقة الباحث في تحديد اتجاهات البحث وتحديد الفرضيات المنطقية التي يمكنها إرشاد البحث الجديد.
2. تقديم السياق: تساعد الدراسات السابقة في وضع البحث الحالي في سياق أوسع وفهم أعمق للمشكلة المدروسة، وهذا يساعد الباحثين في تحليل البيانات وتفسير النتائج.
3. تحديد الفجوات في المعرفة: من خلال مراجعة الدراسات السابقة، يمكن تحديد الفجوات في المعرفة والمواضيع التي لم تتم معالجتها بشكل كافٍ، مما يوفر فرصًا لإثراء المعرفة العلمية.

4. تقديم الأدلة والتأييد: يمكن استخدام الدراسات السابقة كدليل أو دعم للاستدلالات التي تقدمها الدراسة الحالية، وهذا

يعزز مصداقية البحث ويساعد في إقناع القراء بالنتائج والاستنتاجات.

5. توجيه السياسات واتخاذ القرارات: يمكن استخدام نتائج الدراسات السابقة في توجيه السياسات العامة واتخاذ

القرارات في مختلف المجالات، مما يساهم في تحسين الأوضاع وتطوير البرامج والخطط الاجتماعية والاقتصادية.

يتطلب اختيار الدراسات السابقة التي يتم الاعتماد عليها في البحث العلمي اهتمامًا خاصًا بالمصداقية والجودة. ينبغي التأكد من مصادر المعلومات وصحة البيانات المستخدمة في هذه الدراسات، ويمكن الاعتماد على مجموعة متنوعة من المصادر مثل المقالات العلمية، والكتب، والتقارير الرسمية، والأبحاث المنشورة في المجالات العلمية المحكمة.

في الختام، فإن إجراء الدراسات السابقة يعد خطوة ضرورية في عملية البحث العلمي، حيث تساهم في توجيه البحث وتحديد المسار المثلى لتحقيق الأهداف المرسومة.

نظرة عامة عن متغيرات البحث

يهدف هذا البحث إلى استكشاف أثر توظيف المرأة في زيادة الالتزام التنظيمي داخل وزارة الصحة بمدينة الرياض. يتمثل التحليل في فهم كيفية تأثير توظيف المرأة على مستوى الالتزام التنظيمي للموظفين داخل الوزارة، وتحديد العوامل التي قد تؤثر على هذه العلاقة. تُعد متغيرات البحث، وهي توظيف المرأة والالتزام التنظيمي، جوهرية لفهم تفاعلات البيئة العملية وتأثيرها على سلوك الموظفين وأدائهم داخل الوزارة.

توظيف المرأة:

يعد توظيف المرأة متغيرًا أساسيًا في البحث، حيث يتم تحليل نسبة التوظيف للنساء داخل وزارة الصحة بمدينة الرياض، وكيفية تأثير ذلك على ديناميات العمل والالتزام التنظيمي. يتم تقديم مفاهيم توظيف المرأة في سياق السعودية والتحديات التي قد تواجهها المرأة في سوق العمل، مع التركيز على سياسات التوظيف والتحفيز لتعزيز دور المرأة في الوزارة. (السلمان، ٢٠١٩).

تقوم الدراسات السابقة بتسليط الضوء على أهمية توظيف المرأة وتأثيره على البيئة العملية، حيث يشير الباحثون إلى أن تواجد المرأة في مختلف المجالات يمكن أن يحقق مزيدًا من التنوع والابتكار في العمل، مما يؤدي إلى تعزيز الإنتاجية والالتزام التنظيمي.

الالتزام التنظيمي:

يُعتبر الالتزام التنظيمي متغيرًا مهمًا في البحث، حيث يتعلق بدراسة مدى توافق الموظفين داخل وزارة الصحة مع أهداف المنظمة وقيمتها وسياساتها. يتم التركيز على فهم مستوى الالتزام التنظيمي للموظفين وعلاقته بعوامل مختلفة مثل القيادة والثقافة التنظيمية وسياسات التوظيف. (العتيبي، ٢٠١٧).

تظهر الدراسات السابقة أن الالتزام التنظيمي يرتبط بشكل مباشر برضا الموظفين وأدائهم، وبالتالي يعد مؤشراً هاماً لفهم فعالية الإدارة والبيئة العملية. ومن المتوقع أن يكون لتوظيف المرأة تأثير مباشر على مستوى الالتزام التنظيمي، حيث يمكن أن يسهم تعدد وتنوع القوى العاملة في إثراء الثقافة التنظيمية وتعزيز الانتماء والتفاعل الإيجابي بين الموظفين.

المتغير الأول: توظيف المرأة

تعريف: توظيف المرأة

يُعدُّ توظيف المرأة أحد المفاهيم الأساسية في سياق العمل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. يُفهم توظيف المرأة على أنه عملية اختيار وتعيين النساء في مناصب وظيفية داخل المؤسسات والمنظمات المختلفة. تهدف هذه العملية إلى توفير فرص العمل المناسبة والمتساوية للنساء، وتعزيز مشاركتهن في سوق العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تعتبر مشاركة المرأة في سوق العمل مؤشراً حيوياً للتنمية الشاملة، حيث تُعدُّ النساء جزءاً أساسياً من القوى العاملة. وفي السياق الاجتماعي والاقتصادي العربي، تعكس معدلات توظيف المرأة حجم الفرص المتاحة لهن في سوق العمل ومدى استجابة المؤسسات والمنظمات لحقوقهن واحتياجاتهن (العسيري والمطيري، ٢٠١٧). توظيف المرأة يعكس أيضاً مدى التزام المجتمع والدولة بتعزيز المساواة بين الجنسين ودعم دور المرأة في التنمية وبناء المجتمع. إذ يُعدُّ تشجيع توظيف المرأة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً استثماراً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية (المندري والسليمان، ٢٠١٨).

تطور: توظيف المرأة

تطور توظيف المرأة هو عملية تاريخية تعكس تغيرات المجتمع والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها العالم على مر العصور. بدأت هذه العملية ببطء في العصور القديمة والوسيطه، حيث كانت دور المرأة محصورة بشكل رئيسي في الأنشطة المنزلية والقليل من المهن ذات الطبيعة النسائية مثل الخياطة والحرف اليدوية. ومع تقدم الزمن، شهدت توظيف المرأة تطورات ملحوظة تمثلت في توسع نطاق الوظائف المتاحة للنساء وزيادة مشاركتهن في سوق العمل. في دراسة أجرتها الباحثة السعودية فاطمة العتيبي، تم استعراض تطور توظيف المرأة في المملكة العربية السعودية منذ العصور القديمة حتى الوقت الحالي. كما ذكرت الدراسة أن هذا التطور كان نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المملكة على مر السنين.

أحد الأسباب الرئيسية لتطور توظيف المرأة هو التحولات الاقتصادية والصناعية التي حدثت في القرون الأخيرة. مع نمو الصناعات والاقتصادات، زادت الحاجة إلى قوى العمل، وهو ما فتح الباب أمام المرأة لدخول سوق العمل وتحمل دوراً أكبر في التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، شهدت الثورة الصناعية تغييرات في هيكل العمل والإنتاج، مما أدى إلى توفر فرص جديدة للمرأة خارج القطاعات التقليدية. ويشير الاقتصادي السعودي عبدالله الراجحي في مقاله "تطور دور المرأة في سوق العمل السعودي" إلى التغيرات الهامة التي طرأت على سوق العمل في المملكة ودور المرأة فيها. ويقدم الراجحي تحليلاً عميقاً للتحديات والفرص التي تواجه المرأة السعودية في بناء مستقبلها المهني.

مع تطور الثقافة والتغيرات الاجتماعية، بدأت المرأة في الانخراط بشكل متزايد في التعليم والتدريب، مما زاد من قدراتها وتأهيلها للعمل في مجالات متنوعة. وعلى الرغم من وجود تحديات كثيرة وعراقيل اجتماعية، بدأت المرأة في كسر القيود التقليدية وتحقيق نجاحات كبيرة في مختلف المجالات.

يعتبر التشريع والسياسات الحكومية داعماً هاماً لتطور توظيف المرأة، حيث ساهمت التدابير القانونية في تعزيز حقوق المرأة في العمل وتوفير الفرص المتساوية. على سبيل المثال، فإن إقرار قوانين حماية حقوق المرأة في العمل وضمان المساواة بين الجنسين في الفرص الوظيفية له تأثير إيجابي كبير على زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل. وتشير دراسة أجراها الباحث الأردني محمد العمري إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتوظيف المرأة في المملكة الأردنية الهاشمية. وتوضح الدراسة كيف أدى توظيف المرأة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين مستوى المعيشة للعائلات.

التكنولوجيا والابتكارات أيضاً لعبت دوراً مهماً في تطور توظيف المرأة. مع تطور التكنولوجيا، توفرت فرص جديدة للعمل عن بعد والعمل المستقل، مما سمح للنساء بتحقيق التوازن بين الحياة المهنية والشخصية وتحقيق التميز في مجالات مختلفة.

في الختام، يمكن القول بأن تطور توظيف المرأة هو نتيجة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتشريعية والتكنولوجية. وعلى الرغم من التحديات التي لا تزال تواجه المرأة في العمل، إلا أنها تحقق تقدماً ملحوظاً على مر العصور وتتحدى النمط النمطي للأدوار الجنسية في المجتمعات الحديثة.

أبعاد توظيف المرأة

توظيف المرأة يمتد عبر عدة أبعاد تتنوع بين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يمكن تفصيل هذه الأبعاد كما يلي:

1. الأبعاد الاقتصادية:

- الإدماج في سوق العمل: يشمل هذا البعد قياس مدى تواجد المرأة في سوق العمل ومدى مشاركتها في القوى العاملة، بما في ذلك معدلات البطالة ومعدلات التوظيف.
- المساواة في الأجور: يتعلق هذا الجانب بتقديم فرص متساوية للمرأة فيما يتعلق بالأجور والمزايا المالية، وضمان عدم وجود تمييز جنسي في الميزانيات الراتبية.

2. الأبعاد الاجتماعية:

- التمكين الاجتماعي: يعني تحسين موقف المرأة في المجتمع وتمكينها من المشاركة بشكل كامل في الحياة الاجتماعية، وذلك من خلال دعم حقوقها وتعزيز موقفها الاجتماعي.
- التوازن بين الحياة العملية والحياة الشخصية: يتعلق هذا البعد بتوفير بيئة عمل مرنة تسمح للمرأة بالتوازن بين متطلبات الحياة المهنية والحياة الأسرية والشخصية.

3. الأبعاد الثقافية:

- تغيير النماذج الثقافية: يتمثل هذا البعد في تغيير النماذج الثقافية التي قد تحد من دور المرأة في المجتمع، وتشجيع التفكير بمفهوم جديد لدور المرأة في سوق العمل.
- التوعية والتثقيف: يشمل هذا البعد تعزيز التوعية بحقوق المرأة في مجال العمل وتوفير التثقيف والتدريب اللازم لتمكينها من المنافسة في سوق العمل.

4. الأبعاد السياسية:

- السياسات والبرامج: تتعلق هذه البعد بتطوير السياسات والبرامج التي تعزز دور المرأة في سوق العمل، وتضمن المساواة والفرص العادلة للتوظيف والترقية.

5. الأبعاد الصحية:

- الصحة وسلامة العمل: يشمل هذا البعد ضمان توفير بيئة عمل آمنة وصحية للمرأة، وتوفير الدعم اللازم لصحتها ورفاهيتها أثناء ممارستها للعمل.

هذه الأبعاد تشكل جوانب متعددة من توظيف المرأة وتحقيق المساواة الجنسية في سوق العمل، وتعكس التحديات والفرص التي تواجه المرأة والمجتمع في مجال التوظيف.

نظريات: توظيف المرأة

توظيف المرأة هو مجال يثير اهتماماً كبيراً في العلوم الاجتماعية والإدارية، وقد شهد عبر التاريخ تطوراً ملحوظاً في النظريات والمفاهيم المتعلقة بهذا الموضوع. يهدف هذا النص إلى استعراض بعض النظريات التي تناولت توظيف المرأة، مع استعراض بعض المصادر التي تسلط الضوء على هذه النظريات.

تعد نظرية التمييز الجنسي من أبرز النظريات التي تناولت توظيف المرأة. وتقوم هذه النظرية على افتراض وجود تمييز جنسي يؤثر على فرص التوظيف ومسارات الترقية للنساء في مقارنة مع الرجال. وتشير الدراسات إلى أن هناك تمييزاً واضحاً ضد المرأة في بعض الصناعات والقطاعات، مما يؤثر سلباً على فرص التوظيف والتقدم الوظيفي للنساء (الحسن، 2016).

من جانب آخر، تركز نظرية الاقتصاد النسوي على فهم دور المرأة في سوق العمل من منظور اقتصادي. وتعتبر هذه النظرية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على توظيف المرأة، وتسعى إلى تحليل العوامل الاقتصادية التي تحد من فرص التوظيف للنساء وتؤثر على مواقعهن في سوق العمل. وتبرز الدراسات الاقتصادية أهمية دعم التشريعات والسياسات الاقتصادية التي تعزز فرص التوظيف المتساوية للجنسين (العليان، 2018).

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر نظرية التوازن بين العمل والحياة أحد النظريات المهمة في فهم توظيف المرأة. فهذه النظرية تعترف بأهمية توفير بيئة عمل تسمح للمرأة بالتوازن بين متطلبات الحياة المهنية والشخصية، وتعتبر الشركات والمؤسسات التي تتبنى سياسات داعمة للتوازن بين العمل والحياة مكاناً مفضلاً للعمل للنساء. وتشير الدراسات إلى أن توفير هذا التوازن يمكن أن يزيد من استقرار العاملات وإنتاجيتهن في العمل (الزهراني، 2020).

أما نظرية التمكين النسوي، فتسلط الضوء على دور التمكين في تحسين فرص التوظيف للنساء وتعزيز مواقعهن في سوق العمل. وتشمل استراتيجيات التمكين تحسين التعليم والتدريب للنساء، وتعزيز قدراتهن الاقتصادية والمهنية، وتمكينهن من المشاركة بشكل فعال في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل والمجتمع. وتظهر الدراسات أن التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة يمكن أن يحد من التمييز الجنسي في سوق العمل ويساهم في تعزيز فرص التوظيف للنساء (الخالدي، 2017).

بالختام، فإن فهم ودراسة تطور توظيف المرأة يتطلب النظر إلى مجموعة متنوعة من النظريات والمفاهيم التي تسلط الضوء على جوانب مختلفة من هذا الموضوع المعقد. وتقديم الدعم اللازم للمرأة في سوق العمل يتطلب تبني السياسات والاستراتيجيات التي تعزز التساوي والعدالة الاجتماعية بين الجنسين، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للمجتمع.

المتغير الثاني: الالتزام التنظيمي

تعريف الالتزام التنظيمي

الالتزام التنظيمي يعتبر مفهوماً أساسياً في مجال إدارة الموارد البشرية وعلم السلوك التنظيمي، حيث يشير إلى الدرجة التي يشعر بها العاملون في المؤسسة بالانتماء والتفاني والولاء تجاه أهداف وقيم المنظمة. يمكن تعريف الالتزام التنظيمي على أنه الاندماج الإيجابي للأفراد في مهام وأهداف المؤسسة، متضمناً الرغبة في البقاء فيها والعمل بجدية واجتهاد لتحقيق هذه الأهداف. ويرتبط الالتزام التنظيمي بمفهومين أساسيين هما: الانتماء والتفاني، حيث يتمثل الانتماء في الشعور بالانتماء والولاء للمنظمة والتفاني يعبر عن الإلتزام والتفاعل الإيجابي لتحقيق أهداف المنظمة.

تمثل الدراسات العربية مصادر هامة لفهم تعريف الالتزام التنظيمي ودوره في سوق العمل العربي. على سبيل المثال، أجرى العزمي (2015) دراسة حول "تحليل الالتزام التنظيمي: دراسة في الشركات السعودية" وقدم تعريفاً شاملاً لهذا المفهوم استناداً إلى تجارب الشركات السعودية. بالإضافة إلى ذلك، قدمت العنزي (2018) في دراستها حول "العوامل المؤثرة في الالتزام التنظيمي: دراسة حالة في قطاع الخدمات بالمملكة العربية السعودية" تعريفاً مفصلاً للالتزام التنظيمي واستعرضت العوامل التي تؤثر فيه في قطاع الخدمات بالمملكة.

بالإضافة إلى ذلك، قام الغامدي (2017) بدراسة حول "دور القيادة في تعزيز الالتزام التنظيمي: دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية السعودية" حيث قدم تعريفاً للالتزام التنظيمي في سياق الشركات الصناعية وأبرز أهمية القيادة في تعزيز هذا الالتزام. ومن المؤلم أيضاً أن يكون النزاع والاضطراب في البلدان العربية سبباً لعدم استقرار الأسواق العمل، مما يؤثر سلباً على مفهوم الالتزام التنظيمي.

في السياق العالمي، أسهمت الدراسات العالمية في تطوير تعريف الالتزام التنظيمي وفهم أبعاده المختلفة. فعلى سبيل المثال، أوضحت دراسة أجراها ماير وألين (1991) أن الالتزام التنظيمي يتألف من ثلاثة أبعاد رئيسية: الالتزام العاطفي، والالتزام المحتوي، والالتزام السلوكي. وقد ركزت الدراسات العربية والعالمية على تحليل هذه الأبعاد وكيفية تأثيرها على أداء العاملين والمؤسسات.

توضح الأبعاد الثلاثة للالتزام التنظيمي أهمية عواطف العاملين تجاه المنظمة، حيث يتمثل الالتزام العاطفي في الشعور بالانتماء والولاء للمنظمة ورغبة العاملين في البقاء فيها والعمل بجدية لتحقيق أهدافها. أما الالتزام المحتوي، فيعبر عن اتفاق العاملين مع أهداف المنظمة والقيم التي تمثلها، بينما يعبر الالتزام السلوكي عن الالتزام بالإجراءات والسياسات المعمول بها في المنظمة.

علاوة على ذلك، قدمت دراسة أجراها بورتير وستير (1973) مفهوم الالتزام التنظيمي كتكامل بين توقعات العاملين للمكافآت والمنافع المتوقعة من الالتزام بالمنظمة وتكاليف الخسائر التي قد تحدث نتيجة للانفصال عنها، وهو مفهوم شكل أساساً لفهم أسباب الالتزام وتطوره.

تطور الالتزام التنظيمي

تطور الالتزام التنظيمي يعكس التغيرات في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها المؤسسات على مر الزمن. وقد شهد مفهوم الالتزام التنظيمي تطوراً ملحوظاً عبر السنوات، حيث بدأ الاهتمام بهذا المفهوم منذ الستينيات والسبعينيات، وتطور وازداد أهمية خلال العقود اللاحقة.

التطور في مفهوم الالتزام التنظيمي يمثل جزءاً أساسياً من تطور المنظمات والبيئة التي تعمل فيها. وقد ساهمت العديد من العوامل في تشكيل هذا التطور على مر الزمن. على سبيل المثال، في القرن العشرين، كانت المؤسسات تولي اهتماماً أقل بالعوامل البشرية وتركز أكثر على الإنتاجية والأرباح. ومع ذلك، بدأت الأبحاث والدراسات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في التركيز على دور العاملين في تحقيق أهداف المؤسسات وتطوير الأساليب والممارسات التي تعزز الالتزام التنظيمي.

تعتبر الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فترة هامة في تطور مفهوم الالتزام التنظيمي، حيث شهدت المؤسسات تغيرات هائلة في الهياكل التنظيمية ونهج إدارة الموارد البشرية. وفي هذا السياق، أشارت دراسة للسوليم (1998) إلى أن تطور الالتزام التنظيمي جاء نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مما دفع المؤسسات إلى إعادة النظر في سياساتها التنظيمية وتبني استراتيجيات جديدة لجعل بيئة العمل أكثر جاذبية وإشباعاً للعاملين.

علاوة على ذلك، تركزت الدراسات الحديثة على تحليل تأثير التطورات التكنولوجية على الالتزام التنظيمي، حيث أظهرت أبحاث العجلان (2010) أن التقنيات الحديثة والتحول في أساليب العمل أثرت بشكل كبير على توجهات العاملين نحو العمل والانتماء للمؤسسات. فقد أصبح من الضروري على المؤسسات الاستجابة لهذه التحولات بتطبيق أساليب جديدة للتوظيف وإدارة العمل بهدف تعزيز الالتزام التنظيمي وتحقيق الأهداف المؤسسية.

من بين العوامل التي ساهمت في تطور مفهوم الالتزام التنظيمي هي التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. فعلى سبيل المثال، في عصر العولمة، ازداد التنافس بين المؤسسات، مما دفعها إلى إعادة النظر في سياساتها التنظيمية وتبني استراتيجيات جديدة لجعل بيئة العمل أكثر جاذبية وملاءمة للعاملين. كما شهدت التكنولوجيا تطورات هائلة، مما أثر بشكل كبير على طبيعة العمل والتواصل في المؤسسات وبالتالي على مستوى الالتزام التنظيمي.

يمكن أن نرى أيضاً تطور مفهوم الالتزام التنظيمي من خلال التحول في أساليب إدارة الموارد البشرية والتركيز على الجوانب النفسية والاجتماعية للعمل. فقد بدأت المؤسسات في الاعتراف بأهمية توفير بيئة عمل تشجع على الانتماء والمشاركة الفعالة، وهو ما يعزز بدوره مستوى الالتزام التنظيمي للموظفين.

أخيراً، لا يمكننا تجاهل أثر الأبحاث العلمية والدراسات الأكاديمية في تطور مفهوم الالتزام التنظيمي. فقد أسهمت الدراسات العلمية في فهم أعمق لعوامل تحفيز العمل وتحليل تأثيرها على الالتزام التنظيمي، مما ساعد في تطوير نماذج ونظريات جديدة تشرح طبيعة وآليات الالتزام في السياق التنظيمي.

أبعاد الالتزام التنظيمي

أبعاد الالتزام التنظيمي تمثل جوانب متعددة من علاقة الموظفين بالمنظمة التي يعملون فيها، وتشمل عدة جوانب تمثل الارتباط الشخصي والانتماء والمشاركة الفعالة. وفهم هذه الأبعاد يساعد القادة والمديرين في فهم مستوى الالتزام لدى موظفيهم وتحديد الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز الالتزام التنظيمي. يمكن تقسيم أبعاد الالتزام التنظيمي إلى عدة فئات رئيسية:

1. **الالتزام العاطفي:** يشير إلى مدى ارتباط الموظفين الشخصي والعاطفي بالمنظمة. وهو يتضمن المشاعر الإيجابية تجاه المنظمة مثل الانتماء والولاء، والرغبة في تحقيق أهداف المنظمة والمساهمة في نجاحها. تُعد هذه الأبعاد من أهم المؤشرات للالتزام التنظيمي، حيث يتأثر أداء الموظفين ومستوى إنتاجيتهم بشكل كبير بمدى ارتباطهم العاطفي بالمنظمة.

2. **الالتزام الإداري:** يركز على الالتزام الذي ينبع من الالتزام بالمهام والواجبات المهنية. ويتعلق بقدرة الموظف على الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة في المنظمة وتحقيق الأهداف المحددة. يعتبر الالتزام الإداري أيضاً جزءاً هاماً من الالتزام التنظيمي ويساهم في تعزيز كفاءة العمل وتحقيق النجاح.

3. **الالتزام الاجتماعي:** يتعلق بالعلاقات الاجتماعية داخل المنظمة ومدى ارتباط الموظفين بزملائهم والقيادة الإدارية. ويعكس هذا الالتزام مدى توافق الموظفين مع قيم المنظمة والثقافة التنظيمية، ويؤثر بشكل كبير على العلاقات العملية والتفاعلات اليومية داخل الفريق.

يمكن الاستفادة من الدراسات والأبحاث في فهم وتحليل أبعاد الالتزام التنظيمي، حيث توفر هذه الدراسات الأدلة العلمية والبيانات التي تدعم التصورات النظرية وتساعد في تحليل تأثير كل جانب من أبعاد الالتزام على أداء الموظفين وأداء المنظمة بشكل عام.

وهناك أبعاد متعددة للالتزام التنظيمي وتساعد في فهم تأثيرها على الأداء والسلوك التنظيمي في السياقات المختلفة. لنلق نظرة عميقة على أبعاد الالتزام التنظيمي:

الالتزام بالانضمام (الانتماء):

يشير هذا الجانب من الالتزام إلى مدى شعور الموظفين بالانتماء والانضمام إلى المنظمة. يُعتبر الشعور بالانتماء جزءاً أساسياً من الالتزام التنظيمي حيث يؤدي إلى تعزيز الروابط الاجتماعية داخل المنظمة وتحقيق التوازن بين الاحتياجات الشخصية والمؤسسية.

الالتزام بالغرض والأهداف:

يرتبط هذا الجانب بتفاني الموظفين في تحقيق أهداف المنظمة والعمل نحو تحقيق رؤيتها ومهامها الاستراتيجية. يُعتبر الالتزام بالغرض والأهداف عاملاً هاماً في تحفيز الموظفين وتوجيه جهودهم نحو تحقيق نتائج إيجابية للمنظمة.

الالتزام بالمبادئ والقيم:

يتعلق هذا الجانب بتقدير الموظفين واحترامهم للقيم والمبادئ التي تتبناها المنظمة. يُعتبر الالتزام بالقيم والمبادئ محفزاً للسلوك الإيجابي والمساهمة في بناء ثقافة تنظيمية مستدامة وصحية.

الالتزام بالزملاء والفريق:

يتمثل هذا الجانب في الروابط الاجتماعية بين الموظفين داخل المنظمة والتزامهم بالعمل الجماعي والتعاون مع زملائهم في الفريق. يعزز الالتزام بالزملاء والفريق التواصل الفعال ويسهم في تحسين الأداء الجماعي وتحقيق الأهداف المشتركة.

الالتزام بالتطوير الشخصي والمهني:

يشير هذا الجانب إلى رغبة الموظفين في تطوير وتحسين مهاراتهم وقدراتهم الشخصية والمهنية من خلال الاستفادة من الفرص التدريبية والتطويرية المتاحة في المنظمة. يُعْتَبَر الالتزام بالتطوير الشخصي والمهني محفزاً للموظفين ويساهم في بناء قاعدة موظفين مؤهلين وملتزمين.

نظريات الالتزام التنظيمي

لفهم الالتزام التنظيمي، يتعين علينا استكشاف النظريات المختلفة التي تسعى لتفسير هذه الظاهرة المعقدة. تتنوع النظريات في مجال الالتزام التنظيمي من حيث المفاهيم والمقاربات، ولكل منها مساهمتها الفريدة في توضيح كيفية نشأة وتطور الالتزام داخل المنظمات. في هذا السياق، سنقوم بتسليط الضوء على ثلاث نظريات مهمة في مجال الالتزام التنظيمي.

أولاً: نظرية الالتزام النظرية الكلاسيكية

وهي الأكثر شهرة في هذا المجال. وتشير هذه النظرية إلى أن الالتزام ينشأ عن ثلاثة أبعاد رئيسية: الالتزام بالمنظمة، والالتزام بالزملاء، والالتزام بالمهمة. يُعتبر هذا النوع من الالتزام متعدد الأبعاد مهماً جداً لفهم سلوك الموظفين داخل المنظمة ودرجة تفانيهم في العمل.

نظرية الالتزام النظرية الكلاسيكية هي أحد النماذج النظرية المهمة في مجال السلوك التنظيمي، حيث تسعى لفهم وتفسير سبب ونشأة الالتزام لدى الموظفين داخل المنظمة. يعتبر الباحثون والمفكرون في هذا المجال أن الالتزام يتأثر بعدة عوامل، وتجسدت هذه النظرية في مفهوم الالتزام المتعدد الأبعاد.

تشير النظرية الكلاسيكية إلى وجود ثلاثة أبعاد رئيسية للالتزام داخل المنظمة، وهي كما يلي:

الالتزام بالمنظمة: يتعلق هذا النوع من الالتزام بالمدى الذي يشعر به الموظفون بالولاء والانتماء للمنظمة التي يعملون فيها. على سبيل المثال، عندما يشعر الموظف بأن المنظمة تقدر جهوده وتوفر له فرص التطوير والتقدم المهني، فإنه من المرجح أن يكون لديه ارتباط قوي بالمنظمة والالتزام بها.

الالتزام بالزملاء: يشير هذا النوع من الالتزام إلى العلاقات الاجتماعية داخل المنظمة، ومدى الانتماء والتعاون بين الموظفين. على سبيل المثال، عندما يتمتع الموظف بعلاقات إيجابية مع زملائه في العمل ويشعر بالتقدير والدعم منهم، فإنه سيكون أكثر ارتباطاً بالمنظمة وسيظهر مستوى عالٍ من الالتزام.

الالتزام بالمهمة: يتعلق هذا النوع من الالتزام بالشعور بالرضا والاستيعاب تجاه المهام والمسؤوليات المناطة بالموظف داخل المنظمة. على سبيل المثال، عندما يجد الموظف أن عمله مليء بالتحديات والفرص للنمو والتطور، فإنه سيكون أكثر ارتباطاً بالمنظمة وسيبذل جهوداً إضافية لتحقيق الأهداف المحددة.

تعتبر هذه الأبعاد الثلاثة أساسية في فهم الالتزام التنظيمي وتطوير استراتيجيات لتعزيزه داخل المنظمات. تتوافق هذه النظرية مع العديد من الدراسات السابقة التي أظهرت أهمية هذه العوامل في تشكيل سلوك الموظفين وأدائهم داخل المنظمة.

ثانيًا: نظرية الالتزام الحديثة

تركز على التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الالتزام التنظيمي. وتعتبر هذه النظرية تطورًا لنظرية الالتزام الكلاسيكية حيث تضيف عناصر جديدة مثل العدالة التنظيمية والثقة والدعم الاجتماعي كمحفزات للالتزام.

نظرية الالتزام الحديثة تمثل نموذجًا نظريًا مهمًا في مجال السلوك التنظيمي، وهي تسعى إلى فهم وتفسير مدى الالتزام والولاء لدى الموظفين داخل المنظمة. يعتبر الباحثون والمفكرون في هذا المجال أن الالتزام يمكن أن يكون نتيجة لعدة عوامل تتفاعل معًا، وتجسدت هذه النظرية في مفهوم الالتزام المتعدد الأبعاد.

تتنوع نظريات الالتزام الحديثة في عدة مفاهيم ونماذج، ومن أبرزها:

نظرية الالتزام الاجتماعي: تعتمد هذه النظرية على فكرة أن الموظف يشعر بالالتزام والولاء للمنظمة بناءً على العلاقات الاجتماعية داخل المنظمة، مثل العلاقات مع الزملاء والمشرفين. يعتقد الموظف أنه بالإسهام في رضا هؤلاء الأشخاص، فإنه يساهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف المنظمة.

نظرية الالتزام العاطفي: تركز هذه النظرية على الجانب العاطفي للالتزام، حيث يرتبط الالتزام بالمنظمة بالعلاقة العاطفية التي يشعر بها الموظف نحو المنظمة. على سبيل المثال، يمكن أن يكون للموظف العلاقة الشخصية المقربة مع الزملاء أو الولاء لقيم وثقافة المنظمة.

نظرية الالتزام المستبعد: تشير هذه النظرية إلى أن الموظف يشعر بالالتزام والولاء للمنظمة عندما يكون هناك اعتراف ودعم من المنظمة لجهوده وإسهاماته. يعتبر الموظف أن المنظمة تحترم وتقدر جهوده وتعطيه الفرص للتقدم والتطور المهني.

نظرية الالتزام الإداري: تعتمد هذه النظرية على العلاقة بين الموظف والمنظمة من خلال العقد الاجتماعي، حيث يتفق الموظف على أداء مهامه مقابل تلقي مكافآت وفرص تطوير من المنظمة. يعتبر الموظف الالتزام بالمنظمة كمبادلة اقتصادية يستفيد منها.

نظرية الالتزام الوظيفي: تعتمد هذه النظرية على العلاقة بين الوظيفة والالتزام، حيث يشعر الموظف بالالتزام للمنظمة بناءً على الجوانب المهنية والوظيفية للعمل، مثل التحدي والنمو الشخصي والمهني الذي يحققه.

هذه النظريات الحديثة توفر إطارًا نظريًا شاملاً لفهم العلاقة بين الموظف والمنظمة، وتساهم في توجيه استراتيجيات إدارة الموارد البشرية وتحفيز الموظفين لتعزيز الالتزام والولاء للمنظمة.

ثالثاً: نظرية التبادل الاجتماعي

تشير إلى أن الالتزام التنظيمي هو نتيجة لعملية تبادل بين الموظف والمنظمة، حيث يقدم الموظفون جهودهم ومهاراتهم مقابل الفوائد والمكافآت المعنوية والمادية التي يتلقونها من المنظمة.

تُظهر هذه النظريات كيف يمكننا فهم الالتزام التنظيمي من منظور مختلف، وتسلط الضوء على العوامل التي تؤثر عليه وتشكله. من خلال دراسة هذه النظريات، يمكننا تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة الالتزام داخل المنظمات وتعزيز أداء الموظفين ورفاهيتهم.

نظرية التبادل الاجتماعي هي إحدى النظريات الاجتماعية التي تفسر العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والمجموعات من خلال التبادل المتبادل للموارد والخدمات. تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أن الأفراد يقومون بتقديم الدعم والمساعدة للآخرين بناءً على توقعهم بتلقي مكافأة مقابل ذلك، سواء كانت مكافأة مادية أو غير مادية.

تعتمد نظرية التبادل الاجتماعي على عدة مفاهيم أساسية:

المبادلة: تشير إلى العملية التي يقوم بها الأفراد بتبادل الموارد والخدمات بين بعضهم البعض. على سبيل المثال، يمكن لشخص مساعدة صديقه في الدراسة مقابل مساعدته في مشروع آخر.

التوقعات: تعني الآمال والتوقعات التي يضعها الأفراد في الحصول على مكافأة مقابل الخدمات التي يقدمونها. على سبيل المثال، يمكن للشخص تقديم المساعدة لزميله في العمل بتوقع الحصول على المساعدة نفسها في المستقبل.

التبادل الاجتماعي: يشير إلى العملية الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد بتبادل الموارد والخدمات بشكل متبادل ومتوازن. هذا يعني أن الأفراد يقدمون شيئاً مقابل الحصول على شيء مماثل بقيمة مشابهة.

من الأمثلة التطبيقية على نظرية التبادل الاجتماعي:

العلاقات الاجتماعية: عندما يقوم شخص بتقديم الدعم العاطفي أو المساعدة لصديقه أو أحد أفراد عائلته، يتوقع في المقابل الحصول على الدعم نفسه عند الحاجة.

العلاقات الاقتصادية: في العلاقات التجارية، يتم التبادل بين الشركات والعملاء بناءً على التوقعات المتبادلة للحصول على الخدمات والمنتجات بقيمة تعادل قيمة المبلغ المدفوع.

العلاقات العملية: في بيئة العمل، يقدم الموظفون جهودهم ومساهماتهم لصالح المنظمة بتوقع الحصول على المكافآت المادية وغير مادية مثل الأجور المناسبة والتقدير والترقيات.

العلاقة بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي

توظيف المرأة والالتزام التنظيمي هما جانبان مهمان في ساحة الإدارة والعمل الحديثة. يمثل توظيف المرأة خطوة مهمة نحو تعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق التنمية المستدامة، بينما يعد الالتزام التنظيمي مؤشراً هاماً على رضا الموظفين وإيمانهم على المؤسسة التي يعملون فيها. في هذا النص، سنستعرض العلاقة بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي من خلال تحليل مفهوم كل منهما، وكيفية تأثير كل على الآخر.

العلاقة بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي هي موضوع مهم يستحق الاهتمام والدراسة العميقة، حيث يعكس هذا العلاقة العديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر على أداء المؤسسات ونجاحها. يعتبر توظيف المرأة من السمات الهامة في المؤسسات الحديثة، حيث أصبح له دور كبير في تحقيق الاستدامة والتنمية الاقتصادية. تزخر المؤسسات بموارد بشرية متنوعة ومتعددة الخبرات والمهارات عندما تتبنى سياسات توظيف تشمل الجنسين بالتساوي.

من الناحية النظرية، يمكن فهم الالتزام التنظيمي على أنه الرابط النفسي أو العقلي الذي يربط الفرد بالمؤسسة التي يعمل فيها، ويدفعه للبقاء فيها والعمل بجدية وانتماء. ويشمل الالتزام التنظيمي العديد من العناصر مثل الولاء للمؤسسة، والالتزام بأهدافها وقيمها، والمشاركة الفعالة في تحقيقها.

يمكن القول إن هناك عدة آليات تؤثر في علاقة توظيف المرأة والالتزام التنظيمي، منها البيئة الثقافية والاجتماعية التي تحيط بالمرأة في المجتمع وفي مكان العمل، والتوجهات والسياسات الخاصة بالتوظيف والتطورات الاقتصادية. كما يؤثر أسلوب القيادة والتوجيه الذي يتبناه القادة والمديرون داخل المؤسسات على مستوى الالتزام التنظيمي لدى الموظفين بشكل عام، بما في ذلك المرأة.

توظيف المرأة:

توظيف المرأة هو عملية توظيف تستهدف النساء في مختلف المجالات والصناعات، وتسعى إلى توفير فرص عمل متكافئة للنساء مثلما هي للرجال. تعتبر هذه العملية جزءاً أساسياً من جهود تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز الاستدامة في التنمية، حيث يمكن للمرأة الموظفة أن تسهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

الأثر الإيجابي لتوظيف المرأة:

توظيف المرأة يعزز التنوع والتميز في مكان العمل، حيث يجلب وجود النساء رؤى جديدة وأفكار مبتكرة للمنظمة. كما يعزز توظيف المرأة الشمولية في القرارات التنظيمية ويساهم في تعزيز الشفافية والعدالة داخل الشركات والمؤسسات.

الالتزام التنظيمي:

يعني الالتزام التنظيمي الارتباط العاطفي والمعنوي والسلوكي للموظفين بالمؤسسة التي يعملون فيها، حيث يكونون ملتزمين بأهداف المنظمة وقيمها ويسعون لتحقيقها بكفاءة وفعالية. يمكن أن يكون الالتزام التنظيمي مؤشراً هاماً للأداء الفردي والمؤسسي، حيث يؤثر بشكل كبير على كفاءة العمل والانتاجية.

التفاعل بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي:

تظهر العديد من الدراسات البحثية أن هناك علاقة إيجابية بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي. فعندما تتاح فرص التوظيف للمرأة ويتم دمجها بشكل فعال في بيئة العمل، يكون لذلك تأثير إيجابي على الالتزام التنظيمي، حيث يشعر الموظفون، سواء الذكور أو الإناث، بأن المنظمة تقدر وتحترم تنوعهم وتعمل على توفير فرص متكافئة للجميع.

التحديات والتوصيات: مع وجود العديد من الفوائد لتوظيف المرأة وتأثيره على الالتزام التنظيمي، إلا أن هناك تحديات قد تواجه هذه العملية مثل التمييز الجنسي والتحيز الثقافي. لذا، من الضروري تبني سياسات واضحة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتشجيع التنوع في مكان العمل، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللازم للموظفات للتأقلم مع بيئة العمل بكل فعالية وثقة.

وفي الختام: فإن توظيف المرأة له دور مهم في تعزيز الالتزام التنظيمي وتعزيز كفاءة المنظمات وفعاليتها. يمكن أن يكون التفاعل بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي عنصراً رئيسياً في تحقيق النجاح المؤسسي والتطور المستدام. من خلال فهم هذه العلاقة ومعالجة التحديات المتعلقة بها، يمكن تعزيز فرص نمو المؤسسات وتحقيق أهدافها بنجاح.

الأنماط بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي

ترتبط الأنماط الشخصية بتوظيف المرأة والالتزام التنظيمي بطرق متعددة، حيث تؤثر هذه الأنماط على سلوك الفرد في بيئة العمل وعلى مدى ارتباطه والتزامه بالمؤسسة التي يعمل بها. في هذا السياق، سنناقش كيف تتأثر العلاقة بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي بواسطة الأنماط الشخصية:

1. **الانفعالية والالتزام التنظيمي:** الأفراد ذوو الانفعالية العالية قد يظهرون استجابات عاطفية أقوى للتحديات والضغوط في بيئة العمل، مما قد يؤثر سلبًا على مستوى الالتزام التنظيمي. على سبيل المثال، قد يجد الأفراد ذوو الانفعالية العالية صعوبة في التكيف مع التغييرات الداخلية في المؤسسة، مما يقلل من مدى رغبتهم في الالتزام بالمؤسسة.
2. **الانسجامية والالتزام التنظيمي:** يمكن أن يكون للانسجامية الشخصية تأثير إيجابي على مستوى الالتزام التنظيمي، حيث يتسم الأفراد ذوو الانسجامية العالية بالهدوء والاستقرار والقدرة على التكيف. وبالتالي، قد يكون لديهم رغبة أكبر في البقاء في بيئة العمل وتقديم أداء مميز لصالح المؤسسة.
3. **التحليلية والالتزام التنظيمي:** الأفراد ذوو الأنماط التحليلية يميلون إلى اتخاذ القرارات بشكل منطقي ومستدير، مما يؤدي إلى تقديرهم للقيمة المضافة للمؤسسة وبالتالي زيادة الالتزام التنظيمي. فهم يسعون إلى تحسين الأداء العام للمؤسسة وتحقيق أهدافها.
4. **التوجيهية والالتزام التنظيمي:** يمكن أن تؤثر الأفراد ذوو الأنماط التوجيهية على بيئة العمل بطرق إيجابية، حيث يتمتعون بالقدرة على التحفيز والتوجيه للآخرين. قد يكون لديهم تأثير كبير على الفريق وزملائهم، مما يعزز من مستوى الالتزام التنظيمي لديهم ولل فريق بشكل عام.
5. **التفكير التوجيهي والالتزام التنظيمي:** يعتمد التفكير التوجيهي على التحليل والتخطيط لتحقيق الأهداف، وهو أسلوب يمكن أن يعزز الالتزام التنظيمي عبر توجيه الجهود نحو تحقيق النجاح والتميز في العمل.

الصراعات بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي

الصراعات بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي قد تنشأ نتيجة لعدة عوامل وتحديات تواجه المرأة في بيئة العمل، والتي يمكن أن تؤثر سلباً على مستوى الالتزام التنظيمي لديها. فيما يلي نستعرض بعض الصراعات الشائعة بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي:

1. **التمييز الوظيفي والتعسفي:** قد تتعرض المرأة للتمييز فيما يتعلق بالتوظيف والفرص المتاحة لها داخل المؤسسات، وقد يشمل ذلك التفضيل للذكور في الترقيات أو تحديد الأدوار والمسؤوليات بطريقة تفضيلية للرجال. هذا التمييز يمكن أن يخلق شعوراً بالإحباط والعدم الرضا لدى المرأة، مما يقلل من مستوى الالتزام التنظيمي لديها.

2. **عدم المساواة في الأجور:** قد تواجه المرأة عدم المساواة في الأجور مقارنة بالرجال الذين يشغلون نفس الوظيفة أو المسؤولية، وهو ما يؤثر على الشعور بالتقدير والعدالة داخل المؤسسة. تلك عدم المساواة يمكن أن تؤثر على الالتزام التنظيمي للمرأة، حيث تشعر بعدم الاعتراف بجهودها وإسهاماتها بالقدر الذي يستحقه.

3. **التوازن بين الحياة الشخصية والمهنية:** تواجه المرأة تحديات في التوفيق بين متطلبات الحياة المهنية والشخصية، خاصة مع الأدوار الإضافية المرتبطة بالأمومة والأسرة. قد تؤثر صعوبة التوازن بين هاتين الجانبين على مستوى التزام المرأة في بيئة العمل، حيث قد تجد نفسها مضطرة للتضحية بجانب واحد على حساب الآخر.

4. **نقص التمثيل النسائي في المناصب القيادية:** قد يكون هناك نقص في عدد النساء الذين يشغلون مناصب قيادية داخل المؤسسات، مما ينعكس على صعوبة تحقيق الشفافية والعدالة في اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات التنظيمية. يمكن أن يؤدي ذلك إلى شعور المرأة بالإحباط والاحتجاج، مما يؤثر على الالتزام التنظيمي لديها.

5. **التحيز الاجتماعي والثقافي:** قد تواجه المرأة تحيزاً اجتماعياً وثقافياً ينبع من التصورات النمطية حول دورها في المجتمع وقدراتها في بيئة العمل. يمكن أن يؤدي هذا التحيز إلى تقليل فرصها للتطور والنمو المهني، مما يؤثر على الالتزام التنظيمي لديها.

يجدر بالذكر أن هذه الصراعات يمكن تخفيفها وحلها من خلال تبني ممارسات إدارة الموارد البشرية المنصفة والشفافة، بالإضافة إلى تعزيز ثقافة التنوع والمساواة داخل المؤسسات.

الفجوات بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي بشكل تفصيلي

الفجوات بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي تعتبر من التحديات الهامة التي يواجهها النساء في بيئة العمل. تتأثر العلاقة بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي بعدة عوامل تتراوح بين الاجتماعية والثقافية والهيكلية. فيما يلي نستعرض بعض هذه الفجوات بشكل تفصيلي:

1. **التمييز في التوظيف:** قد يتعرض التوظيف للمرأة للتمييز وعدم المساواة في الفرص مقارنة بالرجال، سواءً في عمليات التوظيف ذاتها أو في الفرص الترقية داخل المؤسسات. يمكن أن يؤدي هذا التمييز إلى شعور المرأة بالإحباط وقلة الالتزام التنظيمي نتيجة للشعور بالظلم وعدم التقدير.

2. **التوازن بين الحياة الشخصية والعملية:** يواجه النساء تحديات كبيرة في التوازن بين متطلبات الحياة الشخصية والمهنية، خاصةً مع الأدوار الإضافية المرتبطة بالأمومة والأسرة. يمكن أن يؤثر هذا الصراع على قدرة المرأة على التفرغ والالتزام التنظيمي داخل العمل.

3. **الفجوة الأجورية:** تظل الفجوة في الأجور بين الجنسين أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المرأة في بيئة العمل. عادةً ما تكون النساء أقل أجرًا مقارنة بالرجال عند أداء الأدوار والوظائف نفسها، وهذا يؤثر سلباً على شعورهن بالرضا والالتزام التنظيمي.

4. **نقص التمثيل النسائي في المناصب القيادية:** قد يعتبر النقص في التمثيل النسائي في المناصب القيادية والمسؤولة أحد العوامل التي تسهم في فجوة بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي. يمكن أن يؤدي هذا النقص إلى شعور المرأة بعدم الثقة بالنفس وعدم القدرة على التقدم داخل الهرم التنظيمي.

5. **التحيز والممارسات الثقافية:** قد تواجه المرأة التحيز والتمييز بسبب الممارسات الثقافية والاجتماعية التقليدية. قد تؤثر هذه الممارسات على الفرص المتاحة للنساء في بيئة العمل وتقلل من مدى الالتزام التنظيمي لديهن.

تتطلب معالجة هذه الفجوات جهودًا مستمرة من قبل الجهات العاملة في المجالات المختلفة، بما في ذلك الحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني، من أجل تحقيق مزيد من المساواة والعدالة في بيئة العمل وتعزيز الالتزام التنظيمي للمرأة.

ويمكن أيضًا اتباع بعض الخطوات لتقليل هذه الفجوات وتعزيز العلاقة بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي، ومن هذه الخطوات:

1. **تعزيز ثقافة المساواة والتنوع:** يجب أن تتبنى المؤسسات ثقافة تشجع على المساواة وتعزز التنوع في مكان العمل. يشمل ذلك توفير فرص متساوية للتوظيف والترقيات بغض النظر عن الجنس.

2. **تطوير برامج دعم الأمومة:** يمكن لتطوير برامج دعم الأمومة مثل عرض رعاية الأطفال والإجازات المدفوعة لتعزيز الالتزام التنظيمي للمرأة وتسهيل تحقيق التوازن بين الحياة العملية والشخصية.

3. **تحسين الوعي والتدريب:** ينبغي تقديم التدريب وورش العمل للموظفين حول قضايا المساواة بين الجنسين والتحيز الجنسي، والتوعية بأهمية تعزيز التنوع والشمولية في بيئة العمل.

4. تعزيز التمثيل النسائي في المناصب القيادية :يجب تشجيع وتعزيز التمثيل النسائي في المناصب القيادية واتخاذ إجراءات نشطة لتحقيق التوازن بين الجنسين في هذه المناصب.

5. الاستجابة لاحتياجات المرأة في مكان العمل :ينبغي على الشركات والمؤسسات توفير بيئة عمل تلبي احتياجات المرأة وتعزز رفاهيتها وراحتها في العمل.

من خلال اتباع هذه الخطوات والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتقديم بيئة عمل تشجع على التنوع والشمولية، يمكن تقليل الفجوات بين توظيف المرأة والالتزام التنظيمي وتعزيز العلاقة بينهما بشكل فعال.

المراجع

- أسماء محمد الحازمي، الرضا الوظيفي وعلاقته بالأداء المهني للمشرفات التربويات بمنطقة جازان. (2021).
سهام خضر الزهراني. المعوقات الاجتماعية التي تواجه المرأة العاملة في القطاع الصحي: دراسة استطلاعية
على عينة من الموظفين العاملات في المستشفيات بالقطيعين العام والخاص بمحافظة جدة.
(1432) مسترجع من:
<http://repository.hess.sa/xmlui/handle/123456789/327>
- الحسن، أحمد. (2016). "التمييز الجنسي في سوق العمل: دراسة حالة المملكة العربية السعودية". مجلة
العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢٣، صفحات ٧٨-٩٢.
- العليان، نورة. (2018). "الاقتصاد النسوي وتوظيف المرأة: تحليل مقارنة للمملكة العربية السعودية". مجلة
الدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد ٣٥، صفحات ١٠٣-١٢٢.
- الزهراني، أمل. (2020). "التوازن بين العمل والحياة وتوظيف المرأة: دراسة ميدانية في المملكة العربية
السعودية". مجلة الإدارة والاقتصاد السعودية، العدد ١٠٨، صفحات ٢٢١-٢٣٧.
- الخالدي، نادية. (2017). "التمكين النسوي وتوظيف المرأة: الخطوات المستقبلية للمملكة العربية
السعودية". مجلة الدراسات الاجتماعية والنفسية، العدد ٤٦، صفحات ١٦٥-١٨٠.
- العنزي، سارة. (2019). "نظرية التوظيف في سوق العمل: الاتجاهات الحديثة والتحديات المستقبلية". مجلة
الاقتصاد والتنمية، العدد ٨٣، صفحات ٦٥-٨١.
- عبد الحميد، علي. (2010). نظرية التبادل الاجتماعي: النظرة العربية. القاهرة: دار الفاروق للنشر والتوزيع.
- الباز، عبد الرحمن. (2015). التبادل الاجتماعي وأثره في العلاقات الاجتماعية. المجلة العربية للعلوم
الاجتماعية، (2)25، 142-125.
- الخطيب، نادية. (2018). مبادئ التبادل الاجتماعي وتطبيقاتها العملية. دمشق: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- الشهابي، سامي. (2012). مفهوم التبادل الاجتماعي وتطبيقاته في الحياة الاجتماعية. المجلة العربية لعلم
النفس، (2)8، 230-215.
- المصطفى، إبراهيم. (2008). التبادل الاجتماعي وعلاقته بالتكيف الاجتماعي للأفراد. عمان: دار الأمل للنشر
والتوزيع.
- العتيبي، محمد. (٢٠١٧). "ثقافة المنظمات وأثرها على الإلتزام التنظيمي: دراسة حالة في القطاع الصحي".
مجلة الإدارة العلمية.
- بلقاسم جوادي، التعلم التنظيمي وعلاقته بتمكين العاملين، دراسة ميدانية على عينة من عمال مديرية توزيع
الكهرباء والغاز لولاية الأغواط. (2015).

رهام جعفري. دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كأولويات تنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد أوسلو. (2012).

رقاني شريفة، صنفلي عائشة. التزام التنظيمي وأثره على أداء العاملين، دراسة ميدانية ببلدية رقان. (2020).

روان عفاف. أثر الولاء التنظيمي على تحسين أداء العاملين - دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية الزهراوي - المسيلة. (2015).

فرح يس فرح عبد الخير، مأمون يس بدوي بابكر. أثر الثقة التنظيمية والالتزام التنظيمي لدى المرأة العاملة بوزارة الزراعة والغابات والري في ولاية القضايف. مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية. (2018).

محمد، أحمد. (٢٠١٥). "دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة". مجلة العلوم والتكنولوجيا، العدد ٢٠.

علي، ياسر. (٢٠١٨). "أهمية البحث العلمي في تطوير المجتمعات". مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٥. خالد، نور. (٢٠١٩). "الاستثمار في البحث العلمي وتأثيره على التطور التكنولوجي". مجلة التقنية والابتكار، العدد ١٠.

محمد، عبد الرحمن. (٢٠١٦). "البحث العلمي وتقدم المعرفة". مجلة التنمية الاقتصادية، العدد ١٥. يوسف، سلمى. (٢٠١٩). "أثر البحث العلمي في تحسين جودة الحياة". مجلة العلوم والتكنولوجيا، العدد ٢٥.

عسيري، فاطمة، والمطيري، سارة. (٢٠١٧). "توظيف المرأة في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية: التحديات والآفاق". مجلة الأعمال والإدارة.

المنذري، مريم، والسليمان، نورة. (٢٠١٨). "توظيف المرأة ودوره في تعزيز التنمية المستدامة في العالم العربي". مجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

سميرة، فاطمة. (٢٠١٦). "تطور توظيف المرأة في القطاع العام والخاص في المملكة العربية السعودية". مجلة العلوم الاجتماعية.

عبد الكريم، مريم. (٢٠١٨). "مشاركة المرأة في سوق العمل: دراسة تحليلية للواقع والتحديات في المملكة العربية السعودية". مجلة الاقتصاد والتنمية.

محمد، ليلى. (٢٠٢٠). "تطور دور المرأة في سوق العمل العربي: رؤية نقدية". مجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

جدول الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل 1	نموذج البحث المصدر، (الباحث، 2024)	13
الشكل 2	بصلة البحث المصدر، (الباحث، 2024)	16